

Distr.
GENERAL

A/50/276
11 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ٧٠ (هـ) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل: الشفافية في مجال التسليح

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١-٢	أولا - مقدمة
٢		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	١-٣	جامايكا
٣	١-٣	سلوفينيا
٣	١-١٢	فرنسا (باسم الاتحاد الأوروبي)
٥	١-٢	الفلبين
٦	١-٤	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٧	١-٣	اليابان

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، القرار ٧٥/٤٩ جيم، الذي ينص الجزء ذو الصلة منه على ما يلي:

"إن الجمعية العامة،

...

٤" - تقرر إبقاء نطاق السجل والمشاركة فيه قيد الاستعراض بغية زيادة تطوير السجل، ووصولا إلى هذه الغاية:

"(أ) تطلب إلى الدول الأعضاء موافاة الأمين العام بآرائها بشأن مواصلة تشغيل السجل وزيادة تطويره وبشأن تدابير الشفافية المتصلة بأسلحة الدمار الشامل؛

...

٨" - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

٢ - وفي ١٥ آذار/مارس ١٩٩٥، وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء يطلب منها موافاته بآرائها عملاً بالفقرة ٤ (أ) المذكورة أعلاه. ويقدم الفرع الثاني من هذا التقرير الردود الواردة من الحكومات حول هذه المسألة.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

جامايكا

[الأصل: بالانكليزية]

[٩ أيار/مايو ١٩٩٥]

١ - يشكل سجل الأسلحة التقليدية، الذي أنشئ عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة، ٣٦/٤٦، لام، خطوة هامة نحو تعزيز الشفافية في المسائل العسكرية، كما أنه قرار يسهم، إلى حد كبير، في بناء الثقة وأمن الدول في المناطق كافة.

٢ - وإقراراً بأهمية السجل، شاركت جامايكا من قبل في تحقيق مقاصده، وهي تؤيد أهداف السجل ومقاصده.

٣ - ومن المأمول، من خلال الجهود المبذولة من أجل زيادة نطاق الانضمام إليه، أن يتسع نطاق السجل أيضاً ليشمل أسلحة الدمار الشامل، مما ينشئ وثيقة شاملة تبين مستوى الأسلحة الموجودة في شتى بلدان العالم. ومن خلال هذه الوثيقة، يمكن تحديد أهداف كمية لخفض الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل.

سلوفينيا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٦ أيار/مايو ١٩٩٥]

١ - تؤيد حكومة سلوفينيا استمرار العمل بالسجل الذي يمثل إحدى أهم الوسائل الكفيلة بتعزيز الشفافية في مجال التسليح والذي يسهم بذلك بفعالية في بناء الثقة على نطاق عالمي.

٢ - وعليه ينبغي زيادة تطوير السجل في حد ذاته كيما يشمل الموجودات والمشتريات العسكرية من خلال الانتاج الوطني بوصفهما فئات إضافية مساوية للفئات الحالية (الصادرات والواردات). كما أنه ينبغي اتخاذ خطوات كافية لتعزيز وتسهيل الإبلاغ العام الشامل.

٣ - وفيما يتعلق بتدابير الشفافية المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، فإن حكومة سلوفينيا تؤيد زيادة تطويرها في إطار معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف ذات الصلة وهيئاتها المعنية بالتحقق.

فرنسا

(باسم الاتحاد الأوروبي)

[الأصل: بالفرنسية]

[٣١ أيار/مايو ١٩٩٥]

١ - بالإشارة إلى الفقرة ٤ (أ) من منطوق القرار ٧٥/٤٩ جيم، يود الاتحاد الأوروبي موافاة الأمين العام بآرائه بشأن استمرار العمل بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره، وبشأن تدابير الشفافية المتصلة بأسلحة الدمار الشامل.

٢ - لقد أحرز تقدم كبير في مجال تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح وكذلك في مجال حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وقد آن الأوان لتحقيق توازن أفضل بين الاهتمام بأسلحة الدمار الشامل والاهتمام

بتحديد الأسلحة النووية. ومن شأن تكديس كميات، من الأسلحة التقليدية، تزيد عن الحاجة إلى الدفاع عن النفس أن يزعزع الاستقرار في أجزاء كثيرة من العالم.

٣ - ويبرر تزايد الاهتمام والأهمية الدوليين بالشفافية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية وحيازتها أن هذه الأسلحة قلما تخضع حالياً لنظم قانونية وأن هذه الأسلحة تسبب معاناة إنسانية شديدة.

٤ - والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن الشفافية في مجال التسلح عامل هام في خلق جو من الثقة بين الدول ولا سيما على الصعيد الإقليمي.

٥ - ويرى الاتحاد الأوروبي أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية آلية هامة، ذلك لأنها توفر بيانات عن عمليات النقل الدولي للأسلحة، من فئات الأسلحة التقليدية، التي يمكن استخدامها على وجه الخصوص لأغراض هجومية، والتي تنطوي، من ثم، على إمكانية لزعزعة الاستقرار. وأن العمل بالسجل حتى الآن مشجع. ذلك أن نحو ٩٠ دولة، بما فيها جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي، قد قدمت في السنتين الأخيرتين من وجود السجل إعلانات وطنية إلى السجل. وقد شملت هذه الإعلانات الجانب الأكبر في التجارة الدولية بالأسلحة.

٦ - ومن أجل تعزيز فعالية سجل الأمم المتحدة كتدبير عالمي لبناء الثقة، ينبغي بذل كل جهد لضمان أوسع مشاركة ممكنة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يخص جميع الدول الأعضاء على تقديم بياناتها الوطنية إلى السجل في السنوات القادمة. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد أنه حتى الإبلاغ بـ "لا يوجد" هو إسهام هام في نجاح سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

٧ - ويعتقد الاتحاد الأوروبي بأن إدراج بيانات عن الموجودات والمشتريات العسكرية من الانتاج الوطني سيجعل السجل أكثر اكتمالا ونضجا. وعليه يود الاتحاد الأوروبي أن يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تقديم بيانات عن موجوداتها ومشترياتها العسكرية من الانتاج الوطني.

٨ - ومن أجل ضمان أن يستجيب السجل للحاجات الأمنية المتطورة فإن من الأهمية استعراض عمل السجل مستقبلا. ويرحب الاتحاد الأوروبي باستعراض الأمين العام لمواصلة العمل بالسجل وزيادة تطويره وذلك بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين يجتمع في عام ١٩٩٧ وفقا للفقرة ٤ (ب) من منطوق القرار ٧٥/٤٩ جيم. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن الأمل في أن تتعاون الدول كافة في إنجاح هذا الاستعراض.

٩ - وامتنالا للطلب الوارد في القرارات على مر السنين بشأن الشفافية في مجال التسلح، فقد كرس مؤتمر نزع السلاح دورتين لمناقشة السبل والوسائل الممكنة لتعزيز الشفافية في مجال التسلح لفريقه المخصص لموضوع الشفافية في التسلح. وعلى الرغم من أن مؤتمر نزع السلاح لما يتوصل بعد إلى اتفاق حول تدابير أو توصيات معينة لتعزيز الشفافية في مجال التسلح فإن فهما أفضل لهذه المسائل قد تحقق

على ما يبدو. ولهذا السبب يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على استئناف العمل في الفريق المخصص لموضوع الشفافية في مجال التسليح في أقرب وقت ممكن.

١٠ - وتود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تؤكد على أن تدابير الشفافية فيما يتصل بأسلحة الدمار الشامل ذات طبيعة تختلف عن طبيعة تدابير الشفافية فيما يتصل بالأسلحة التقليدية. ولتعزيز الثقة والاستقرار، ينبغي أن تكون تدابير الشفافية في ما يتصل بأسلحة الدمار الشامل عنصرا في تحديد الأسلحة أو عملية نزع السلاح.

١١ - وهدف الاتحاد الأوروبي هو التنفيذ الكامل لعمليات الحظر على الأسلحة الكيميائية وكذا الحظر على الأسلحة البيولوجية والسمية. ويمكن أن تكون تدابير الشفافية خطوة نحو ذلك الهدف. وفي هذا الصدد، تمكن الإشارة إلى الالتزامات، الواردة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بالإعلان عن مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية عقب نفاذ الاتفاقية مباشرة. وفي إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية، وافقت الدول الأطراف على مجموعة من سبعة من تدابير بناء الثقة لتوفير مزيد من الانفتاح والشفافية في الأنشطة المتعلقة بالاتفاقية.

١٢ - وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، يؤكد الاتحاد الأوروبي تعهده، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بمواصلة إجراء المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بنزع السلاح النووي الذي يظل الهدف النهائي.

الفلبين

[الأصل: بالانكليزية]

[١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥]

١ - تؤيد حكومة الفلبين مواصلة العمل بسجل الأسلحة وزيادة تطويره.

٢ - وعلاوة على ذلك، تقدم حكومة الفلبين بصورة مطردة تقريرا عن صادراتها ووارداتها من الأسلحة التقليدية امثالاً لالتزاماتها كدولة طرف في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتمشيا مع تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٥/٤٩ جيم.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥]

١ - تؤيد المملكة المتحدة بقوة سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتلتزم بإنجاحه. وتعتقد المملكة المتحدة بأن السجل آلية هامة في تعزيز الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية، تساعد على منع تكديس كميات من الأسلحة التقليدية تزعزع الاستقرار. والسجل تدبير قيم لبناء الثقة يسهل الحوار ويحسن العلاقات الأمنية بين الدول.

٢ - وتتفق المملكة المتحدة مع الأمين العام في ما أبدى في تقريره، المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، والمتعلق بمواصلة العمل بالسجل، من رأي في أن مستوى المشاركة في السجل في السنتين الأوليين من العمل به كان مستوى مشجعا وإن كان من الأهمية تحقيق مشاركة أوسع نطاقا. وتأمل المملكة المتحدة في أن تواصل الدول المشاركة، وهي تحض الدول التي لم تقدم من قبل كشوفات إلى السجل على أن تفعل ذلك، بما يؤكد اهتمام المجتمع الدولي بتعزيز الشفافية في مجال التسلح.

٣ - وتتفق المملكة المتحدة مع الأمين العام في أن السجل مرن بطبيعته وفي الإمكان توسيع نطاقه بمرور الوقت في ضوء تجربة العمل به. وسرّ المملكة المتحدة وشرفها أن تكون ممثلة في فريق الخبراء الحكوميين الذي اجتمع في عام ١٩٩٤. وتأسف المملكة المتحدة لعدم تمكن الفريق في الوصول إلى اتفاق في الآراء بصدد توسيع نطاق السجل كيما يشمل معلومات عن الموجودات والمشتريات العسكرية من الانتاج الوطني مثلما توصل إلى توافق في الآراء بشأن المعلومات عن عمليات النقل. ذلك أن المملكة المتحدة تعتقد أن من شأن إدراج هذه المعلومات أن يزيد من فعالية السجل في تحديد أكداً الأسلحة التقليدية التي تزعزع الاستقرار وفي بناء الثقة. وتأمل المملكة المتحدة في أن يقوم فريق الخبراء الحكوميين، الذي طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٧٥/٤٩ جيم، إلى الأمين العام أن يدعو إلى الاجتماع في عام ١٩٩٧، بإعادة النظر في هذه المسألة.

٤ - وبطلب القرار ٧٥/٤٩ جيم إلى الدول الأعضاء إبداء آرائها في تدابير الشفافية في ما يتصل بأسلحة الدمار الشامل. إن المملكة المتحدة تؤيد ما ورد، في تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام ١٩٩٤، من رأي في أن السجل الذي يعنى بالأسلحة التقليدية، ليس تدبيرا منفصلا ولكنه يكمل جهودا أوسع نطاقا تبذل لتعزيز الثقة والشفافية وتوطيد الأمن العالمي والإقليمي. وترى المملكة المتحدة أن في الإمكان تطبيق مبدأ الشفافية على أسلحة الدمار الشامل. وتؤيد كل التأييد، الأعمال الجارية بشأن هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح وفي المحافل الأخرى، اللذين ستواصل المملكة القيام فيهما بدور كامل.

اليابان

[الأصل، بالانكليزية]

[٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥]

١ - أسهمت حكومة اليابان في إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية من أجل تعزيز نزع السلاح الإقليمي والعالمي. وما زالت تبذل الجهود لضمان العمل بهذا النظام بيسر، وذلك عن طريق المشاركة في اجتماعات الخبراء وعقد الندوات وما إلى ذلك. وتضمن حكومة اليابان هذه الآلية عاليا بوصفها تدبيرا عالميا لبناء الثقة. وقد شاركت في السجل لعام ١٩٩٢ حتى الآن ٩١ دولة وتم تسجيل ٨٨ دولة لعام ١٩٩٣.

٢ - بيد أنه إذا ما وضع المرء في الاعتبار أن هناك ١٨٥ دولة عضوا في الأمم المتحدة فإن عدد الدول المسجلة المذكورة أعلاه يبدو غير مقبول لصالته. وتعتقد حكومة اليابان أن السجل سيكون مفيدا بقدر أكبر إذا ما سجلت كل دولة عضو نفسها فيه سنة بعد أخرى. وقد قامت اليابان في ثلاث مناسبات في الماضي وذلك من خلال سفاراتها، بحض أكثر من ٧٠ دولة على الانضمام إلى السجل. وترى أن الدول التي لا تصدر أو لا تستورد أسلحة ينبغي أن تبلغ عن أنه "لا يوجد" لديها، بغية بيان التزامها بالية السجل. وتأمل حكومة اليابان بقوة في أن يقوم عدد أكبر من البلدان بالمشاركة حتى تصبح الآلية عالمية.

٣ - ورغم أن الآلية ليست خالية من أوجه قصور، فالتقارير المقدمة مثلا ليست دائما كاملة، إلا أنها أخذت تنجح في إظهار عمليات نقل كانت من قبل غير مكتشفة. ومن هنا تبرز أهمية تعزيز عالمية السجل. وتأمل اليابان كذلك في أن يقوم اجتماع الخبراء، الذي سيجتمع في عام ١٩٩٧، بالنظر في هذه المسائل وفي اتخاذ قرار لتوسيع نطاق النظام ليشمل تسجيل الموجودات العسكرية والمشتريات الوطنية من الأسلحة. وفي ذات الوقت، تأمل اليابان كل الأمل في أن تبلغ البلدان عن هذه المعلومات طوعية. ومع أن السجل يستهدف الأسلحة التقليدية إلا أن حكومة اليابان ترى ضرورة أن ينظر مؤتمر نزع السلاح والمحافل الأخرى المختصة في مسألة أسلحة الدمار الشامل.

— — — — —